الأزهر فى مفترق الطرق

كان الاقتراح الذى عرضناه على مشيخة الأزهر ووزارة المعارف لحل مشكلة الأزهر رجع واحد فى مختلف البيئات هو الشايعة على الأصل فيه والاتفاق على الغاية منه . والأصل فيه توحيد التعليم الابتدائى والثانوى بين أبناء الأمة ؛ فلا يكون الفرق بين المتوجهين إلى الدين أو إلى اللغة ، إلا كالفرق بين المتوجهين إلى الحقوق أو إلى الطب . والغاية منه تجديد الأزهر ليساير الزمن ، وتنظيمه ليزامل الجامعة ، فيخرّج للعالم العربى كله رجالا الدين وعلومه أو للغة وفنونها يكون لهم ما للجامعيين من فضيلة المشاركة ومزية الاختصاص . إنما كان الاختلاف فى مدد الدراسة ، أو عدد الكليات ، أو حظ القرآن من المناهج ، أو تصفية الحال القائمة ، وهو اختلاف فى الفروع لا فى الأصل ، وفى الوسائل لا فى الغاية . والذى يعنينا الآن أن يقبل القائمون على أمر الأزهر هذا الاقتراح . فاذا قبلوه أمكن المختصين والمفكرين يومئذ أن يديروا الرأى فيه فيفصلوا المجمل ويكملوا الناقص .

على أن أخوف ما أخافه على هذا الاقتراح أن يطول استئذانه على المكاتب الرسمية حتى يُنسَى ، أو تحول بعض الحوائل النفسية دون النظر فيه حتى يهمل . والشائع الذى يثبته الواقع أن الرأى أو الأمر إذا لم يدل عليه إلحاح الضرورة ، أو يدفع إليه ضغط الحوادث ، لا يخطره أحد بباله مهما كان أثره فى سياسة الدولة أو خطره على حياة الأمة . والأمر من قبل ومن بعد إنما يعنى شباب الأزهر ، فاذا تركوه رهن الطوارق أو جعلوه فى أيدى المقادير ، ظلوا كما كانوا : طلابا من غير علم ، أو علماء من غير عمل .

الأزهر يقف الآن فى مفترق الطرق ، ولا يذهب به إلى الأمام إلا طريق واحد ، فاذا ضله رجع إلى الوراء أو خبط فى مجاهل الأرض لا يصيب غرضاً ولا يبلغ غاية . والنتيجة الحتمية لهذه الحال أن ينتقل معنى الأزهر إلى الجامعة ويبقى لفظه المبارك حيث كان . ومن بوادر هذا الانتقال المنوى انضمام دار العلوم إلى جامعة فؤاد الأول ؛ فان معنى ذلك الانضمام سلب الاختصاص اللغوى من الأزهر . ولن يجدى على كلية اللغة العربية ما يمدونها اليوم من التسوية بينها وبين دار العلوم فى معهد التربية ؛ فان دار العلوم ستفيد من نفوذ الجامعة ونُظمها ما يوسعها ويعمقها حتى تستوعب شؤون العربية وآدابها استيعاباً لا يترك وراءه فضلة

بقى الاختصاص الدينى للأزهر ، والكلام فى سلبه جديد قديم لا يزال يتردد على أفواه ذوى الرأى كلما فكروا فى توحيد القضاء الأهلى والشرعى والمختلط ؛ فهم يشيرون بأن تتعمق كلية الحقوق فى تدريس الشريعة ليستطيع المتخرجون فيها أن يكونوا قضاة أو محامين فى الدوائر التى ستنشأ للأحوال الشخصية فى كل محكمة أهلية ، شأنهم فى ذلك شأن زملائهم فى الدوائر المدنية والتجارية والجزائية .

أما أصول الدين فقد فكرت كلية الآداب — وأظنها لا تزال تفكر — فى أن تنشىء لها معهداً أو كلية تدرسها على المنهج الجامعى فى التقصى والاستيعاب والموازنة . فاذا أصبح تراث الأزهر نهباً مقسماً بين كليات دار العلوم والحقوق والآداب ، وأضفت إلى ذلك أن التعليم الابتدائى والثانوى سيكون كله بالمجان — والمجانية ميزة الأزهر — شككت فى أن يتقدم بعد ذلك اليوم إلى المعاهد الدينية طالب يريد أن يتعلم ليعيش .

الأمر إذن جد ؛ وجده أخطر من أن يعالج بالتهوين أو التسكين أو المطل . وليس من الإخلاص للأزهر أن نقول إن علوم الدين والدنيا فيه ، وأن له من جلالة الأثر فى نفوس المسلمين ما يقيه ويكفيه ؛ فان « المجاورة » بمعناها الموروث عهد قد انقضى والتعبد بدراسة الفقه للفقه تقليد قد مضى ؛ وانتقال القيادة العالم اليوم إلى رجال العلم الخالص أمر يبعث على طول التفكير فى إعداد النشء لمجابهة الحياة بأنظمتها المتنوعة وأسلحتها الجديدة . والكلام الآن للشباب من الأساتذة والطلاب ، فإلى هؤلاء وهؤلاء نسوق الحديث . والحزم الجدير بأهل الذكر أن ينضجوا الرأى فى هذا الاقتراح قبل أن يجاوزوا (منعرج اللوى) ، فإنى لأخشى ألا يتبين وجه الرشد فيه إلا بعد ذهاب الفرصة وزوال القدرة . وإن فيما يفاخر بهم الأزهر من أمثال الأساتذة : شلتوت وعرفة والجبالى والنمراوى ودراز وأبى العيون والمراغى والمدنى والبهى والصعيدى لَمَن ربأ بهم أن يتركوا جامعتهم القديمة العظيمة فى مهب الأعاصير تزلزل أركانها وتهدد كيانها ، وقصارى ما يملكون لها دعاء لا يصنع معجزة ، أو بكاء لا يدفع مضرّة !

أحمد حسن الزيات